لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل
حملا اي لمحمولية على ضاربك في تجويز فاعل المفعو
ل والفعل المعتل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا
اسماء الفاعلين والمفعولين المجردة عن اللام بمفعولاتها
وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم
يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير
ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل
على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي
ان يتصور فيه كونه اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور
ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور
ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة
وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب

اياك بالمنفصل بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
التنوين فصار ضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جزما ثم حمل الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك
حملا على نظيرهما على الاجوبة عن المستدلات الثلاث الواردة على
جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة
بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما
اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع
الضارب زيد فمعناه وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها انه ضعف عطف المجرور على الاسم على المحلى به
المضاف الى صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف
يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه وجه يندفع ما فيه من [illegible] شائبة المصادرة على

قوله

Copyright © King Saud University